

دور النظام المحاسبي المالي SCF في تعزيز الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية)

The role of The Financial Accounting System in Promoting The Accounting Disclosure of Financial statements in Algerian SMES (A case study of a group of Algerian SMES).

طاح فاضيلة¹، قمان عمر² Tahah Fadila¹ Gamane Amar²

¹مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة زيان عاشور بالجلقة

f.tahah@univ-djelfa.dz

²مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة زيان عاشور بالجلقة،

a.gamane@univ-djelfa.dz

تاريخ النشر: 31/12/2020

تاريخ القبول: 17/12/2020

تاريخ الاستلام: 09/09/2020

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور تطبيق النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومة المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية باعتبار القواعد والأحكام التي جاء بها القانون 07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي SCF على بيئة هذه المؤسسات التي حررت المعلومة المالية بالشكل الذي يعطي الثقة لمستخدمي التقارير المالية، كما توضح هذه الدراسة مدى توافق إعداد القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع متطلبات الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، وقد أخذت الدراسة في ذلك عدة حالات لمؤسسات صغيرة ومتوسطة جزائرية، بحيث ركزت على أهم المعلومات التي تناولتها القوائم المالية ومقارنتها مع متطلبات العرض للقوائم المالية في النظام المحاسبي المالي، وفي الأخير تم التوصل الى مجموعة من النتائج عن طريق الاستعانة بالتحليل لمجموعة القوائم المالية لعينة الدراسة. الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النظام المحاسبي المبسط، الإفصاح المحاسبي.

تصنيف JEL: M410

Abstract: Through this study, the role of the financial accounting system in achieving disclosure of accounting information becomes clear considering the rules and provisions stated in in Law 07-11, which include the application of the financial accounting system to the environment of these institutions, and the study took several cases in this for Algerian small and medium enterprises, so that it focused on the most important The information covered by the financial statements and their comparison with the requirements of the presentation of the financial statements in the financial accounting system, where a set of results was reached by using the analysis of the financial statements group for the study sample.

Key words: Financial Accounting System, Small and Medium Enterprise, Simplified Accounting System; Accounting Disclosure

Codes de classification de Jel: M410

Résumé: Cette étude montre le rôle de l'importance du système de comptabilité financière dans la réalisation de la divulgation des informations comptables, compte tenu des règles et dispositions énoncées dans la loi 07-11, qui incluent l'application du système de comptabilité financière à l'environnement de ces institutions, et la mesure dans laquelle la préparation des états financiers des petites et moyennes entreprises correspond aux exigences de divulgation qui sont entrées dans le système comptable. Financière, et l'étude a pris plusieurs cas en cela pour les petites et moyennes entreprises algériennes, en se concentrant sur les informations les plus importantes traitées dans les états financiers et en les comparant aux exigences de la présentation des états financiers dans le système de comptabilité financière, où un ensemble de résultats a été atteint en utilisant l'analyse de ces listes.

Mots clés: système de comptabilité financière, petites et moyennes entreprises, système comptable simplifié, divulgation comptable.

Codes de classification de Jel: M410

1. مقدمة:

شهدت البيئة الجزائرية جملة من الإصلاحات لاسيما في المجال الاقتصادي، ومن بين هذه الإصلاحات هو تغيير وتحديث النظام المحاسبي المعتمد، والذي يتوافق في إعداداته الى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي IAS/ IFRS، ولعل من الأسباب التي جعلت الجزائر تتخذ هذه الخطوة هو طموحها في تحقيق اقتصاد قوي وعرض المعلومات المالية وفق ما هو معمول به دوليا خاصة أن جل الأزمات المالية في الحقبة التاريخية السابقة جاء نتيجة لعدم إفصاح المؤسسات عن المعلومة المالية لتضليل مستخدمي قوائمها المالية.

وتؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما على المستوى العالمي حيث أصبحت تلقى اهتماما كبيرا وخصوصا من طرف الدول النامية، بعد أن بينت جل الدراسات دورها البارز في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة كما توفر نسبة مهمة من اليد العاملة.

وبما أن النسيج المؤسساتي في الجزائر يمثل ما يقارب 90% مؤسسات صغيرة ومتوسطة لم يهمل النظام المحاسبي هذا النوع من المؤسسات حيث خصص لها نظام محاسبة مبسط يسمح لها بعرض قوائمها المالية بشكل موثوق وشفاف، ومن هذا جاءت الدراسة لمعالجة الإشكالية الآتية:

ما هي تداعيات الإصلاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خاصة في مجال الإفصاح المحاسبي؟

الأسئلة الفرعية

- هل حقق الإصلاح المحاسبي في الجزائر نتائج ايجابية كما كان متوقع؟
- هل النظام المحاسبي المالي SCF جاء مطابق لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما المقصود بالإفصاح المحاسبي؟ وما مقوماته الأساسية؟
- الى أي مدى التزمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي SCF؟

الفرضيات

- يساهم النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين الممارسات المحاسبية على مستوى المؤسسات الجزائرية.
- النظام المحاسبي المالي SCF قام بإدراج محاسبة مبسطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق معايير محاسبية معمول بها دوليا.
- يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه العرض العادل والكافي وبلغة مفهومة للمعلومة المالية ضمن القوائم المالية للمؤسسات ويرتكز الإفصاح على مقومين أساسيين هما تحديد مستخدمي المعلومات المالية بالإضافة الى اختيار الوقت المناسب لعرضها.
- تشير القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة أنها هاهنا الأخيرة التزمت الى حد كبير بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في قانون 11-07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

أهداف الدراسة

- يكمن الهدف من انجاز هذه الدراسة كون الموضوع من الموضوعات الحديثة التي لاقى اهتماما في الساحة الجزائرية ومن بين أهداف الدراسة ما يلي:
- إبراز الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التطرق لآليات متطلبات الإفصاح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق النظام المحاسبي المالي SCF.
- التعرف على عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة SCF بالإضافة الى إبراز أهميته لرفع القدرة التنافسية.

- إبراز دور النظام المحاسبي المالي SCF في إضفاء الشفافية والمصدقية في التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العرض العادل للمعلومة المالية.
- الخروج باقتراحات وتوصيات التي من شأنها تساعد الباحثين في هذا المجال عن أهم نقاط القوة والضعف في تبني النظام المحاسبي المالي SCF من قبل هذا النوع من المؤسسات.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التغير الحاصل في الأنظمة المحاسبية في الجزائر وهذا بتبنيها لفكرة المعايير المحاسبية من خلال النظام المحاسبي المالي SCF الذي يعد الخطوة المهمة نحو الإصلاح المحاسبي في الجزائر ومساهمة في اقتصاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يستهان بها في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

منهج الدراسة

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي كمنهج أساسي نسعى من خلاله الى إظهار الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي SCF في عرض القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بشكل يعطي الثقة لمستخدمي هذه القوائم، كما غلب على الدراسة الأسلوب التحليلي للقوائم المالية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

محاور الدراسة

أولاً: الجانب النظري

- المعالم البارزة للإصلاح المحاسبي في الجزائر.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الإفصاح المحاسبي المالي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF.
- ثانياً: الدراسة الميدانية
- منهجية الدراسة الميدانية.
- البيانات الشخصية للمؤسسات محل الدراسة.
- متطلبات الإفصاح العام وفق النظام المحاسبي المالي SCF.
- القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة ومدى تطابقها مع متطلبات الإفصاح في النظام المالي المحاسبي SCF.

2. المعالم البارزة للإصلاح المحاسبي

لقد تفتنت الجزائر منذ ثمانينيات القرن الماضي على ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية ومحاسبية خاصة أن المخطط المحاسبي الوطني لم يستجب لمتطلبات المستثمر الأجنبي والمحلي، لكن لم يأخذ المشرع الجزائري هذه الخطوة على محمل الجد إلا في سنة 2007 حين أصدر القانون 11-07 والمتضمن النظام المحاسبي المالي SCF الذي يعوض ويلغي المخطط المحاسبي الوطني وبعدها توالى المراسيم التنفيذية التي تضمنت قواعد التقييم والتنظيم، محتوى الكشوف المالية الى مدونة الحسابات.

1.2 التطور التاريخي لنظام المحاسبي المالي

رغم التحولات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الجزائرية إلا أنه (بوحفص الرواني، سليمان دحو، 01-02 ديسمبر 2014، صفحة 02) تم البقاء على تركيبة المخطط الوطني المحاسبي رغم المرسوم الوزاري رقم 42 الصادر في أكتوبر 1999 القاضي بإضافة بعض التعديلات لتماشى و الواقع الاقتصادي الجزائري.

وكانت مراحل تعديل المخطط الوطني المحاسبي كما يلي:

- إنشاء المخطط المحاسبي لقطاع التأمين وإعادة التأمين في 13 سبتمبر 1987 والذي تم تطبيقه مع بداية جانفي 1989
- المخطط المحاسبي الفلاحي، وتم تطبيقه بداية من جانفي 1988.
- المخطط المحاسبي لقطاع البناء والأشغال العمومية، وتم تطبيقه بداية من 01 جانفي 1989.

- المخطط المحاسبي السياحي، وتم تطبيقه بداية من جانفي 1990.
- المخطط المحاسبي البنكي، والذي صدر بأمر 92-08 بتاريخ 17 نوفمبر 1992.
- المخطط المحاسبي المتكيف مع البورصة، والذي صدر بتاريخ 29 ماي 1999.
- المخطط المحاسبي لشركات القابضة، والذي صدر بتاريخ 19 أكتوبر 1999.
- النظام المالي المحاسبي الجديد، صدر بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

أ. تعريف النظام المالي المحاسبي SCF

الإطار القانوني لنظام المحاسبي المالي تجسد في القانون 11-07 (بوهرين فتيحة، بوشريط ابتسام، 06-05 ماي 2013، صفحة 07) إذ يحتوي على سبعة فصول تضمنت عدة مفاهيم من بينها المحاسبة والمقاربة المالية.

كما تطرق هذا القانون الى سبل تخزين المعطيات القاعدية العددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية (الجريدة الرسمية العدد 74، 2010، صفحة 03)

ب. أهداف النظام المحاسبي المالي

ومن أهداف النظام المحاسبي المالي تحقيق ما يلي:

- ترقية النظام المحاسبي المالي الجزائري مع الأنظمة المالية المحاسبية .
- تعظيم الاستفادة من مزايا النظام المحاسبي المالي خصوصا في مجال تسيير المعاملات المالية والمحاسبية والمعالجة المختلفة.
- جذب المستثمر الأجنبي للجزائر، من خلال تجنيبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية.
- الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق النظام المحاسبي الموحد.
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية، باعتبار أن النظام المالي المحاسبي الجديد متطابق مع المعايير المحاسبية الدولية، كما أن هذا التقارب يساعد المؤسسة على تقييم الوضعية المالية الخاصة بها بكل شفافية و إمكانية مقارنة نفسها مع الكيانات الأجنبية لان القوائم المالية المفصح عليها متماثلة.
- تسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز مكانتها وثقتها لدى المنظمات المالية والتجارية والدولية.
- تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في الإفصاح على المعلومات مما يؤدي إلى ترسيخ أسس حوكمة الشركات.
- المساعدة على النمو مردودية المؤسسات من خلال معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.
- المساعدة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالمصداقية.

ج. مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 02-04-05 ومن القانون 11-07 المؤرخ في 27 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام كآتي:

- كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها و المعنيون بمسك المحاسبة هم (بلعروسي أحمد التيجاني، دون ذكر سنة النشر، صفحة 21):
- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات .
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

- يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين ان تمسك محاسبة مالية مبسطة.

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية أو الغير تجارية.

2.2 الكشوف المالية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي SCF

حددت المادة 25 من القانون 11-07 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي (لجنة م، ص، ز، ع، 2010، صفحة 14) (تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون، الكشوف المالي السنوية على الأقل).

تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة

- الميزانية

- حساب النتائج

- جدول سيولة الخزينة

- جدول تغير الأموال الخاصة

- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملية عن الميزانية وحساب النتائج.

3. النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

أولت الجزائر اهتماما بليغا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميتها ومكانتها في تحقيق التنمية المستدامة سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيرها من الجوانب الأخرى، فقامت بسن القوانين والمراسيم التي تحكم نشاطها وتمكنها من عرض معلوماتها المحاسبية بشكل مبسط مما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى ومستخدمي قوائمها المالية بدرجة أخرى.

1.3 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ان تهميش السلطات العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية رسم استراتيجياتها التنموية تساهم في غياب تعريف قانوني محدد لها عاد بعض المحاولات الفردية الغير رسمية وقد استمر هذا الوضع الى غاية 12 ديسمبر 2001 تاريخ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفيما يلي تعاقب التعاريف لهذا النوع من المؤسسات.

المحاولة الأولى: تعريفا لوزارة الصناعة والطاقة للفترة (1974-1977) (خوني رابح، 25-28 ماي 2003، صفحة 06) 'المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاج مستقلة قانونيا تشغل أقل من 500 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 15 مليون دج، وتقدر قيمة إنشائها بأقل من 10 مليون دج"، وتأخذ أحد الأشكال التالية: مؤسسات تابعة للجماعات المحلية (ولائية، بلدية) وفروع المؤسسات الوطنية، مؤسسات مسيرة ذاتيا ومؤسسات خاصة.

المحاولة الثانية: تعريف المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة (EDIL) بمناسبة الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EDIL, avril 1983, p. 09) "تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج".

المحاولة الثالثة: تعريف رابح محمد بلقاسم (Activité, 1988, p. 44) في الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية وهذا ضمن مداخلة تحت عنوان عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجبلي "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاج و/ أو وحدة الخدمات الصناعية ذات الحجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل مؤسسات خاصة أو عامة وهذه الأخيرة هي مؤسسات محلية (ولائية وبلدية)"

تعريف المشرع الجزائري: تعرف المادة الرابعة من القانون 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجريدة الرسمية العدد 77، بتاريخ 30 رمضان الموافق 1422 ل 15 ديسمبر 2001، صفحة ص 06) "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات مهما كانت

طبيعتها القانونية تشغل من 1 الى 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دج"

كما بين القانون 01-18 في المواد 5-6-7 منه الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 1: معايير تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصف	عدد العمال(الأجراء)	رقم الأعمال	الخصيلة السنوية(الميزانية)
مؤسسة مصغرة	01-09 عامل	أقل من 20 مليون دج	10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10-49 عامل	أقل من 200 مليون دج	100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50-250 عامل	200 مليون- 2 مليار	100-500 مليون دج

المصدر: رحيب حسين، نظم حاضرات الأعمال كلية تدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 03، سنة 2003، ص162.

4. نظام المحاسبة المبسطة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كما ذكرنا سابقا أن المشرع الجزائري أولى أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لأنها تمثل ما يقارب 90% من النسيج المؤسسي في الجزائر ولمكانتها في تحقيق التنمية المستدامة ومن هذا ظهر ما يسمى بنظام المحاسبي المبسط (محاسبة مبسطة) الذي عني تطبيقه من طرف المؤسسات المصغرة وفيما يلي سيتم استعراض النظام المحاسبي المبسط.

1.4 المؤسسات المعنية بتطبيق النظام المحاسبي المبسط

تخضع المؤسسات التي تتوفر فيها بعض الشروط كرقم الأعمال وعدد العمال وكذا طبيعة النشاط والمحدد من طرف الوزارة المالي (بلعروسي أحمد التيجاني، دون ذكر سنة النشر، صفحة 206) كما أن تطبيق نظام المحاسبة المبسطة ليس إجباري بل تتخذه المؤسسة بإرادتها المطلقة.

كما حددت المادة الثانية من المرسوم التنفيذي المؤرخ في 26 يوليو 2008 سقف عدد العمال ورقم الأعمال للمؤسسات المعنية بمسك المحاسبة المبسطة والمحدد وفق الجدول الآتي:

الجدول 2 : المؤسسات المصغرة التي يمكن لها مسك محاسبة مالية مبسطة

النشاط أو القطاع	عدد العمال	رقم الأعمال	ملاحظة
النشاط التجاري	09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل	10 مليون دينار	يتضمن رقم الأعمال النشاطات الرئيسية والثانوية
الإنتاجي و الحرفي		06 مليون دينار	
نشاط الخدمات		03 مليون دينار	
نشاطات الأخرى		03 مليون دينار	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القرار المؤرخ في 23 رجب 1929 الموافق ل 26 يوليو 2008 والذي يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

2.4 الكشوف المالية المتعلقة بنظام المحاسبة المبسطة

تتشكل الكشوف المالية التي يجب أن تعدها المؤسسات الخاضعة لمحاسبة المبسطة أو ما يعرف بمحاسبة الخزينة من وضعية نهاية السنة وحساب النتائج وكشف تغيير الخزينة أو الرصيد المالي المتعلق بالسنة المالية.

5. انعكاس تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنظام المحاسبي المالي SCF على سياسة الإفصاح عن المعلومة المالية.

1.5 الإطار النظري للإفصاح

لقد كان هناك إجماع من قبل المختصين في المحاسبة بضرورة وجود إفصاح كافي للمعلومات ويتطلب الإفصاح المحاسبي الكافي بأن يتم تصميم وإعداد التقارير المالية، بحيث تصور الأحداث الاقتصادية التي أثرت بالكيان خلال فترة النشاط، وأن تحتوي هذه التقارير المالية على البيانات ومعلومات كافية تجعلها مفيدة ونافعة وغير مضللة للمستثمر العادي أو لمستخدمي القوائم المالية بصورة عامة.

أ. مفهوم الإفصاح المحاسبي

التعريف الأول: الإفصاح هو أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي ودون لبس أو تضليل (محمد المبروك أبو زيد، 2005، صفحة 577)

التعريف الثاني: الإفصاح هو شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة، لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية (قمان عمر، 2016-2017، صفحة 109).

التعريف الثالث: تعريف مجلس المبادئ المحاسبية "الإفصاح تعني أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها عن مصادر الأموال واستخدامها بما يفيد في الحكم عليها من وجهة نظر المستثمرين عن حساب معدل عائد الأسهم وتهتم الدولة لعرض الضرائب والدائنين لبيان مدى قدرة الكيان على سداد التزاماتها، بالإضافة إلى معلومات أخرى ملائمة للمستثمر عند اتخاذ قراراتهم الرشيدة (طلال علي محمد الججاوي، محمد آل فتح الله، 2016، صفحة 24).

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف الإفصاح المحاسبي على " أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي لها سلطة الاطلاع على الدفاتر وسجلات الشركة".

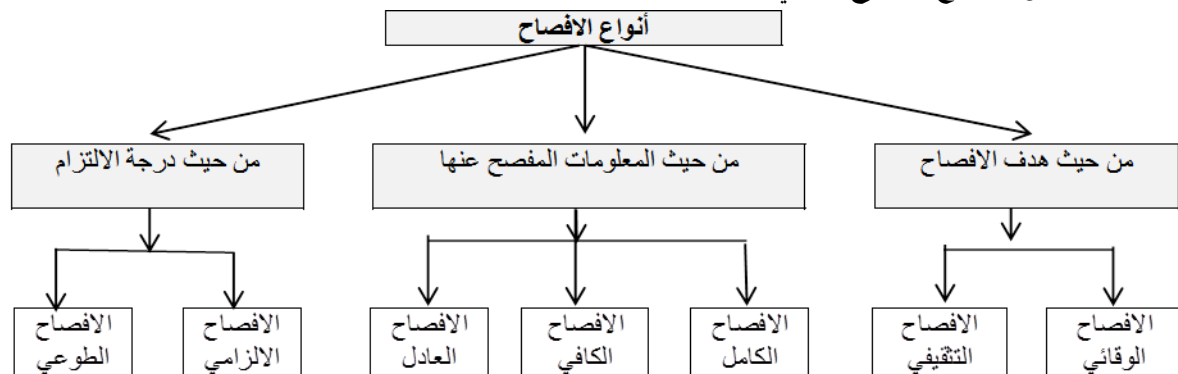
ب. أهمية الإفصاح المحاسبي

- إزالة حالة الغموض بالنسبة لمتخذي القرار وهذا عن طريق تقليل مخاطر ممولي رأس المال، حتى يتمكنوا من تقييم عائد الأسهم
- إعلام الأفراد والمجموعات والذين تؤثر نشاطات وعمليات الشركة على حياتهم ومستوى معيشتهم (محمد المبروك أبو زيد، 2005، صفحة 580)
- تعزيز الثقة بالقوائم والتقارير المالية كونها متاحة للجميع وبنفس المستوى (طلال علي محمد الججاوي، محمد آل فتح الله، 2016، صفحة 47).
- تقليل من أهمية البحث عن سماسة وقرصنة المعلومات والفسادين كونها متيسرة ومتاحة للجميع.

ج. أنواع الإفصاح المحاسبي

يمكن التطرق لأنواع الإفصاح المحاسبي في الشكل التالي:

الشكل 1: أنواع الإفصاح المحاسبي



المصدر: طلال محمود علي الججاوي، محمد آل فتح الله، الشفافية في الإفصاح عن المعلومة المحاسبية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 144.

2.5 المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح عن المعلومة المحاسبية على مقومات أساسية وهي:

أ. تحديد المستخدم والمستهدف للمعلومة المحاسبية

يمكن تصنيف مستخدمو المعلومات المحاسبية الى مجموعتين، تتمثل المجموعة الأولى في أصحاب المصلحة المباشرة وهم (الملاك، الدائنون، الموردون) والملاك المرتقبين، الإدارة، السلطة الضريبية، العاملون، وكذلك المستهلكون، أما المجموعة الثانية وتتمثل في مستعملي المعلومة المالية ذو المصلحة الغير مباشرة

وتتمثل في المحللون الماليون، أسواق المال، المحامون، المحاسبون، السلطات الرقابية، والمنظمات المهتمة بالتقارير المالية (طلال محمد الججاوي، فرات مالكي، 2016، الصفحات 32-33) ويمكن تحديد مستخدمي المعلومة المالية في وضع إطار مناسب للإفصاح وطلب للإجابة عن الاحتياجات المتباينة كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات، وهذا لأن شكل ونوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم (صديقي مسعود، صديقي فؤاد، 06-05 ماي 2013، صفحة 04)

ب. تحديد طبيعة المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها ونوعها

يجب أن تمتاز المعلومات المالية المفصّل عنها بخصائص نوعية حتى تتلاءم مع احتياجات أصحاب متخذي القرار، كما حدد مجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB) في قائمة المفاهيم رقم 2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (طلال محمد الججاوي، فرات مالكي، 2016، صفحة 33) والتي تميز بين المعلومات الأفضل الأكثر فائدة والمعلومات الأدنى الأقل فائدة لأغراض اتخاذ القرار بالمقابل وضع (FASB) محددات عدة هي (الكلفة، المنفعة، الأهمية النسبية، الحيطة والحذر).

ج. تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية

تعد الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومة من جهة أخرى (طلال محمد الججاوي، فرات مالكي، 2016، صفحة 36)

د. تحديد أساليب الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية وطرائقه

ان تحقيق إفصاح مناسب يكون من خلال استخدام أساليب وطرق الإفصاح تسمح بتسهيل الفهم وضمان المنطقية في المعلومات من خلال التركيز على الأمور الجوهرية لتسهيل الاطلاع، ورغم تطور وتعدد أساليب العرض إلا أن أسلوب القوائم المالية الأساسية بالإضافة الى الملحقات والإيضاحات يبقى الأسلوب الأنسب والأفضل لضمان سهولة الفهم (السيد عطا الله ، الطبعة الأولى 2009 ، صفحة 163).

هـ. التوقيت المناسب للإفصاح المحاسبي

إن التوقيت المناسب معناه توفر المعلومات لصانعي القرار قبل أن تفقد المعلومات قدرتها على صنع القرار، كما أن احترام هذه الخاصية، تضمن سهولة المقارنة وإظهار التغيرات الحاصلة في الكيان (طلال محمد الججاوي، فرات مالكي، 2016، صفحة 36)

3.5 دور الإفصاح في توفير الشفافية للقوائم المالية

يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات الى مدى واسع من المستخدمين، فالشفافية هي توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطاتها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ماعدا التي يكون من شأنها الأضرار بمصالح المؤسسة أو الجهة المعنية، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة (مصطفى حسين بسيوني السعداني ، 04-05 سبتمبر 2007، صفحة 04)

فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي الى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، فكل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى عكس من ذلك فان إخفاء المعلومات يؤدي الى الغموض والإبهام أو عدم الوضوح، مما يؤثر على جودة

المعلومات، فقد يعتمد البعض الى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين ومثال ذلك كما حدث مع المؤسسة الأمريكية Enron سنة 2002 التي تعمد مسيروها إخفاء الديون وتضخيم الأرباح، للرفع من قيمة أسهم المؤسسة على مستوى السوق، واستفادة المسيرين أصحاب المعلومات الحقيقية من وضع المؤسسة، وتمكنوا من تحقيق صفقات وبيعوا حصصهم بأعلى الأسعار، في الوقت الذي كانت المؤسسة تغرق ببطء بالإفصاح بشفافية يوفر إطار حاميا ومانعا لظهور مثل هذه التصرفات ويحد من محاولات التضليل هذه، فهو يحسن درجة الوضوح والشفافية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية (سيدي محمد ولد عباد ، 2017-2018، الصفحات 82-83)

6. الدراسة الميدانية

1.6 مجتمع الدراسة

منهجية الدراسة الميدانية : نظرا لطبيعة الدراسة التي تهدف الى الوقوف على مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF قمنا باختبار القوائم المالية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كما اخترنا المنهج الوصفي التحليلي لهذه القوائم.

طرق جمع البيانات: تم تجميع البيانات المالية والتي هي عبارة عن القوائم المالية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عن طريق التوجه الى المقر الرئيسي لهذه المؤسسات وطلب قوائمها المالية المقفلة لسنة المالية 2018 وكذا الاعتماد على الموقع الخاص ببورصة الجزائر (www.sgbv.dz, 2019) تاريخ الاطلاع 20/12/2019 على الساعة 20:30).

2.6 محددات الدراسة

أ.مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وتشمل عينة دراسة تحليلية لقوائم المالية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في ولاية الجلفة، مسيلة، الجزائر، اغواط، شريطة أن لا تكون قد توقفت عن النشاط خلال فترة الدراسة.

ب. حدود الدراسة

الحدود القانونية: تخص هذه الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي نص عليها القانون 18/01 في المواد 5، 6، 7 (الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة المتوسطة ومعايير تصنيفها) والنظام المحاسبي المالي الذي نص عليه القانون 11-07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007.

الحدود الزمانية: تمثلت الدراسة في القوائم المالية المقفلة بتاريخ 31-12-2018

الحدود الموضوعية: عالجت هذه الدراسة الإفصاح المحاسبي لبند القوائم المالية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى التزامها بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في النظام المحاسبي المالي.

ج.أساليب وأدوات تحليل البيانات المالية المتحصل عليها

من اجل الإجابة على فرضيات الدراسة قام الباحثين بتحليل المعطيات المتحصل عليها في القوائم المالية لسنة المالية المقفلة 31-12-2018.

7. تحليل النتائج

1.7 البيانات العامة للمؤسسات محل الدراسة

الجدول 3: البيانات الشخصية للمؤسسات محل الدراسة

المعلومات الأساسية المؤسسة	التسمية	الشكل القانوني	الموضوع	المدة
الكرمونية (الجلفة)	الكرمونية للمقاولات والتجهيزات الادارية	الشركة ذات المسؤولية SARL	المقاولات والتجهيزات الادارية (خدمة تجارية).	99 سنة ابتداء من تاريخ قيدها بالسجل التجاري.
تستثمر ام (الجزائر)	مؤسسة دراسات وتطوير وتشغيل المشاريع السياحية	شركة مساهمة SPA	تختص في تشغيل المشاريع السياحية، وتشارك في اعداد الدراسات المعدة لبناء الوجهات السياحية.	99 سنة ابتداء من تاريخ قيدها بالسجل التجاري.
E.T.P.H.B Djalfa	سي مولاي السلطان	الشركة ذات المسؤولية المحدودة SARL	المقاولات والهندسة المعمارية	99 سنة ابتداء من تاريخ قيدها بالسجل التجاري.
نقل المنتجات البترولية	مؤسسة نقل المنتجات البترولية	شركة مساهمة SPA	تختص في نقل المنتجات البترولية	99 سنة ابتداء من تاريخ قيدها بالسجل التجاري.
بيدي أحمد (الجلفة)	مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله	الشركة ذات المسؤولية المحدودة SARL	أشغال البناء	99 سنة ابتداء من تاريخ قيدها بالسجل التجاري.
الجلود ومشتقاته (فرع ولاية الجلفة)	مصنع للجلود ومشتقاته	شركة مساهمة SPA	صناعة الجلود ومشتقاته	99 سنة ابتداء من تاريخ قيدها بالسجل التجاري.
مطاحن عين الملح (مسيلة)	مطاحن عين الملح بوديسة وشركاؤه	شركة تضامن SNC	-	تنتهي الشركة بوفاة أحد الشركاء مالم يكن هناك شرط
قادرى عبد الوهاب (مسيلة)	مؤسسة أشغال البناء والأشغال العمومية الكبرى والري.	شركة ذات الشخص الواحد EURL	أشغال البناء والأشغال العمومية الكبرى والري	من 5 الى 20 سنة.
تحويل البلاستيك (الأغواط)	مؤسسة تحويل البلاستيك	شركة مساهمة SPA	تحويل البلاستيك	99 سنة ابتداء من تاريخ قيدها بالسجل التجاري.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات المقدمة في القانون الأساسي للمؤسسات محل الدراسة لموقع www.sgbv.dz بتاريخ الاطلاع 12/20/2019 على الساعة 20:30.

الجدول 4 : معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة

المعايير المؤسسة	عدد العمال (الأجراء)	رقم الأعمال	رأس المال	نوع المؤسسة
الكرمونية (الجلفة)	أكثر من 50	250271469	48873622	خدمية خاصة متوسطة
تستثمر ام (الجزائر)	أقل من 50	2156023	115930000	خدمية عمومية مصغرة
E.T.P.H.B (djalfa)	37 عامل	240492695	40000000	خدمية خاصة متوسطة
نقل المنتجات البترولية (الجلفة)	12 عامل	161019481.40	2163774.28	خدمية خاصة صغيرة
بيدي أحمد (الجلفة)	9 عمال أجراء	6219259	1200000	خدمية خاصة مصغرة
الجلود ومشتقاته (فرع الجلفة)	116 عامل	352261061.96	259983013.51	صناعية عمومية متوسطة
مطاحن عين الملح (مسيلة)	5 عمال	65631600	500000	إنتاجية خاصة صغيرة
قادرى عبد الوهاب (مسيلة)	01 عامل	15904662	12714745	خدمية خاصة مصغرة
تحويل البلاستيك (الأغواط)	أكثر من 50 عامل	244334214	175843536	صناعية عمومية متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجريدة الرسمية والكشوف المالية للمؤسسات محل الدراسة بتاريخ 31-12-2018 والموقع www.sgbv.dz بتاريخ الاطلاع 12/20/2019 على الساعة 20:30.

من خلال الجدول رقم 03 يتبين أن جل مؤسسات الدراسة التزمت بالمواد المنصوص عليها في القانون التجاري (الرسمية، الفصل الخامس المتضمن الأحكام العامة لشركات التجارة، أبريل 1993، صفحة 97) وذلك حسب المادة 545 (المرسوم رقم 08-93 المؤرخ في أبريل 1993) "تثبت الشركة بعقد رسمي وإلا كانت باطلة"

كما أن المادة 546 من المرسوم نفسه التي تحدد "شكل الشركة ومدتها التي لا يمكن أن تتجاوز 99 سنة وكذلك عنوانها ومركزها وموضوعها ومبلغ رأسمالها في القانون الأساس، وبالتالي يمكن القول أن جل المؤسسات المستخدمة في الدراسة لها الشخصية المعنوية القائمة لحظة قيدها في المركز الوطني لسجل التجاري.

أما من خلال هذا الجدول رقم 04 والذي تم بناءه اعتمادا على معطيات الجدول الأول المعنون ب "معايير تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" يتبين أن كل مؤسسات الدراسة تابعة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا نستنتجه من خلال أن معيار عدد العمال في كل المؤسسات لا يتجاوز 250 عامل وهو الحد المنصوص عليه المادة الرابعة من القانون 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهناك معيار يعتبر أهم من المعيار السابق وهو معيار رقم الأعمال حيث أن مؤسسات الدراسة لا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دج وهو الحد المطلوب من نفس القانون، كما يوضح الجدول نشاط مؤسسات الدراسة والتي أغلبها مؤسسات خدمية كون القطاع الصناعي متدهور في الجزائر.

2.7 مدى التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في النظام المالي المحاسبي SCF

الجدول 5: متطلبات الإفصاح العام وفق النظام المحاسبي المالي SCF

متطلبات الإفصاح	الكمونية	تستثمر ام	E.T.P .H.B	نقل المنتجات البتروولية	بيدي أحمد ومشتقاته	الجلود	مطاحن عين الملح	قادري عبد الوهاب	تحويل البلاستيك
المادة الأولى	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت
المادة الثانية	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت
المادة الثالثة	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت
المادة الرابعة	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت	التزمت
المادة الخامسة	التزمت بإعداد كل القوائم المالية ما عدا جدول تغيرات الأموال الخاصة	التزمت بإعداد كل القوائم المالية ما عدا جدول تغيرات الأموال الخاصة	التزمت بإعداد كل القوائم المالية ما عدا جدول تغيرات الأموال الخاصة	التزمت بإعداد كل القوائم المالية ما عدا جدول تغيرات الأموال الخاصة	قامت بإعداد الميزانية وجداول حساب النتائج بالإضافة إلى الملاحق.	التزمت بإعداد كل القوائم المالية ما عدا جدول تغيرات الأموال الخاصة	قامت بإعداد الميزانية وجداول حساب النتائج بالإضافة إلى الملاحق.	قامت بإعداد الميزانية وجداول حساب النتائج بالإضافة إلى الملاحق	التزمت بإعداد كل القوائم المالية ما عدا جدول تغيرات الأموال الخاصة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجريدة الرسمية العدد رقم 74 والكشوف المالية للمؤسسات محل الدراسة بتاريخ 31-12-2018 والموقع www.sgbv.dz تاريخ الاطلاع 20/12/2019 على الساعة 20:30.

المادة الأولى "كل المؤسسات التي تخضع ل SCF يكون مقرها الرئيسي أو نشاطها موجود في الإقليم الوطني.

المادة الثانية "تعرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية"

المادة الثالثة "تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية مسيري الشركة"

المادة الرابعة "تعد الكيانات التي تدخل في مجال SCF الكشوف المالية سنويا على الأقل"

المادة الخامسة "تتضمن الكشوف المالية حسب SCF كل من (الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال، الملاحق)".

الجدول 6: القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة ومدى تطابقها مع متطلبات الإفصاح في النظام المالي المحاسبي SCF

المؤسسات	القوائم المالية وفق SCF		
	مؤسسة الكرمونية، ETPHB، الجلود ومشتقاته، نقل المنتجات البترولية	مؤسسة تستثمر أم المختصة في تشغيل المشاريع السياحية ومؤسسة تحويل البلاستيك بالأغواط	مؤسسة بيدي أحمد، ومطاحن عين الملح بمسيلة ومؤسسة قادري عبد الوهاب
بيان المركز المالي الميزانية	تعد الكيانات الخاضعة ل SCF بيان المركز المالي (الميزانية) في نهاية كل سنة مالية 12-31	كل هذه المؤسسات التزمت بهذا البند	كل هذه المؤسسات التزمت بهذا البند
	2- تصف الميزانية عناصر الأصول والخصوم كل على حدا	كل هذه المؤسسات التزمت بهذا البند	كل هذه المؤسسات التزمت بهذا البند
	3- تتضمن الميزانية العناصر التالية (التثبيات المادية والغير مادية) الاهلاكات، المساهمات، الأصول المالية والمخزونات، الأصول الضريبية، الذمم المدينة والدائنة، رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم الضريبية).	كل هذه المؤسسات التزمت بهذا البند	كل هذه المؤسسات التزمت بهذا البند
	4- تعرض الميزانية حصص ذوي الأقلية وحصص الشركة المدمجة.	لا توجد حصص ذوي الأقلية وحصص الشركة المدمجة.	لا توجد حصص ذوي الأقلية وحصص الشركة المدمجة.
بيان حساب النتائج	5- تعد المنشأة المطبقة للنظام المحاسبي المالي SCF جدول حساب النتائج.	كل هذه المؤسسات التزمت بهذا البند	كل هذه المؤسسات التزمت بهذا البند
	6- جدول حساب النتائج هو ملخص للأعباء ومنتجات المنجزة من طرف الكيان خلال السنة	كل هذه المؤسسات التزمت بهذا البند	كل هذه المؤسسات التزمت بهذا البند
	7- تعد المنشأة حساب النتائج حسب الطبيعة الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الأساسية (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال)	كل هذه المؤسسات التزمت بهذا البند	كل هذه المؤسسات التزمت بهذا البند
	8- تعرض بيان الحساب النتائج نتيجة السنة المالية والضريبة على أرباح الشركات	كل هذه المؤسسات التزمت بهذا البند	كل هذه المؤسسات التزمت بهذا البند
جدول سيولة الخزينة	9- أوصى النظام المحاسبي المالي SCF المؤسسات بضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقتين المباشرة والغير مباشرة.	كل هذه المؤسسات التزمت بهذا البند	لم تلتزم هذه المؤسسات بهذا البند
	10- أشاد النظام SCF بضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية بطريقة مباشرة كونها تقدم معلومات أكثر فائدة لمستخدمي التقارير المالية.	كل هذه المؤسسات التزمت بهذا البند	لم تلتزم هذه المؤسسات بهذا البند
	11- تتضمن قائمة التدفقات النقدية الأموال من مداخل ومخارج الموجودات المالية (تشغيلية، استثمارية، تمويلية) الحاصلة خلال السنة المالية.	كل هذه المؤسسات التزمت بهذا البند	لم تلتزم هذه المؤسسات بهذا البند
	12- تعد المنشأة المطبقة ل SCF بيان يسمى ببيان التغير في رؤوس الأموال الخاصة.	لم تلتزم هذه المؤسسات بهذا البند	لم تلتزم هذه المؤسسات بهذا البند
تغيرات رؤوس الأموال	13- يلخص بيان التغير في رؤوس الأموال الخاصة حركات رؤوس الأموال وتحليلها.	لم تلتزم هذه المؤسسات بهذا البند	لم تلتزم هذه المؤسسات بهذا البند
	14- تعد المنشأة المطبقة ل SCF بيان يلحق بالكشوف المالية يسمى بالإيضاحات أو الملاحق.	كل هذه المؤسسات التزمت بهذا البند	كل هذه المؤسسات التزمت بهذا البند
الملاحق	15- ملحق الكشوف المالية توضح فيه السياسات المحاسبية المتبعة والملاحظات التفسيرية تتعلق بالقوائم المالية.	كل هذه المؤسسات التزمت بهذا البند	كل هذه المؤسسات التزمت بهذا البند
	16- تتضمن كذلك الملاحق الحوادث التي طرأت بعد إقفال السنة المالية	لا يوجد حوادث بهذه المؤسسات التي طرأت بعد إقفال السنة المالية	لا يوجد حوادث بهذه المؤسسات التي طرأت بعد إقفال السنة المالية
	17- تتضمن الملاحق معلومات تخص الكيانات المشاركة	لا يوجد الكيانات	لا يوجد الكيانات

المشاركة والمؤسسات المشاركة	المشاركة والمؤسسات المشاركة	المشاركة والمؤسسات المشاركة	والمؤسسات المشتركة والفروع والشركة الأم
-----------------------------------	-----------------------------------	-----------------------------------	---

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد الجريدة الرسمية العدد 74 والكشوف المالية المؤسسات محل الدراسة بتاريخ 31-12-2018.

قبل البدا بعملية التحليل الجدولين السابقين تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسات أغلبها مؤسسات تابعة للقطاع الخاص ماعدا مؤسسة تصنيع الجلود ومشتقاته ومؤسسة دراسات وتطوير وتشغيل المشاريع السياحية تستمر ام AOM INVEST ومؤسسة تصنيع البلاستيك بالأغواط الذين هم تابعين للقطاع العام كما هو موضح في الجدول رقم 04.

- البيانات المالية للمؤسسات التالية (الكرومونية للمقاوله والتجهيزات الإدارية، تصنيع الجلود ومشتقاته، ومؤسسة بيدي أحمد المختصة في أشغال البناء في مختلف مراحل، مؤسسة سي مولاي السلطان ETPHB، مؤسسة مطاحن عين الملح، مؤسسة قادري عبد الوهاب المختصة في أشغال البناء والأشغال العمومية الكبرى والري، ومؤسسة نقل المنتجات البترولية، ومؤسسة تصنيع البلاستيك بالأغواط) تم الحصول عليها مباشرة من قسم المحاسبة لهذه المؤسسات، أما مؤسسة دراسات وتطوير وتشغيل المشاريع السياحية تستمر ام AOM INVES تم الحصول على بياناتها المالية من موقع الخاص ببورصة الجزائر (www.sgbv.dz) تاريخ الاطلاع 20/12/2019 على الساعة 20:30)، حيث أدرجتها البورصة الجزائرية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- البيانات المالية المقدمة من قبل المؤسسات محل الدراسة تتمثل في القوائم المالية لسنة المقفلة 31-12-2018، هذا بالإضافة الى البيانات الشخصية لها.

- تم الاعتماد في إعداد هذين الجدولين الى جانب الكشوف المالية للمؤسسات على المواد الآتية (25 الى 32) من القانون 11-07 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007 والذي يتضمن النظام المحاسبي المالي.

- تم الاعتماد على القرار المؤرخ في 23 رجب 1929 الموافق ل 26 يوليو 2008 والذي يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

من خلال الجدول رقم 5 تبين أن جميع مؤسسات الدراسة هي مؤسسات وطنية، أي أنها تمارس نشاطها داخل الإقليم الوطني وكل معاملاتها تتم بالعملة المحلية، وجميعها تبنت النظام المحاسبي المالي والتزمت بمتطلبات الإفصاح المحاسبي العام(الشكلي) ومن بين هذه المتطلبات هو عرضها السنوي للكشوف المالية، وأن هذه الكشوف ضببت من طرف مسيري المؤسسة من محاسبين معتمدين سواء داخلين أو خارجيين وهذا ما تبين من خلال الختم المؤسسة على القوائم المالية.

بالإضافة الى ما سبق فان مؤسسات الدراسة أعدت جميع الكشوف المالية والمتمثلة في (الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال، الملاحق) ماعدا المؤسسات التالية (مؤسسة بيدي أحمد المختصة في أشغال البناء في مختلف مراحل، ومؤسسة قادري عبد الوهاب المختصة في أشغال البناء والأشغال العمومية الكبرى والري، ومؤسسة مطاحن عين الملح، الذين لم يعدوا كل القوائم المالية المذكورة سابقا باعتبارهما مؤسسات صغيرة ومنهم من لا يتجاوز رقم أعمالهما 10 مليون دج كما هو موضح في (الجدولين رقم 4 والجدول رقم 2) التي خصص لهم النظام المحاسبي المالي SCF محاسبة مبسطة التي تنص على ضرورة إعداد أهم قائمتين هما الميزانية وحساب النتائج بالإضافة الى الملاحق (أنظر للعنصر 2-1 الجانب النظري: الكشوف المالية المتعلقة بنظام المحاسبة المبسطة) أما القوائم الأخرى ترك النظام المحاسبي المبسط الحرية المطلقة للمؤسسات في إعدادها.

تحليل الجدول رقم 6 المعنون ب: القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة ومدى تطابقها مع متطلبات الإفصاح في النظام المالي المحاسبي SCF.

- بيان المركز المالي

كل المؤسسات التزمت بإعداد هذه القائمة التي تعتبر أهم قائمة نص النظام المحاسبي المالي SCF على ضرورة إعدادها حيث أن هذه القائمة تصف عناصر الأصول والخصوم كل على حدا.

- بيان حساب النتائج

كل المؤسسات التزمت بإعداد بيان حساب النتائج الذي لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي (الميزانية) حيث أن هذا البيان يلخص أعباء ومنتجات الكيان ويعتبر كذلك ملخص لمجاميع التسيير (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال) كما أن هذا البيان يحدد الضريبة على أرباح الشركات

- جدول سيولة الخزينة

من خلال الجدول رقم 6 نستنتج أن مؤسسة دراسات وتطوير وتشغيل المشاريع السياحية (تستمر ام AOM INVEST) ومؤسسة نقل المنتجات البترولية بالجلفة ومؤسسة تصنيع الجلود ومشتقاته بالجلفة وكذا مؤسسة صناعة البلاستيك في الاغواط التزموا بعرض قائمة التدفقات النقدية أما مؤسسة سي مولاي السلطان و مؤسسة الكرمونية للمقاوله والتجهيزات الإدارية تعذر الحصول على هذه القائمة من عندهما واعتذر المديرين لهاتين المؤسستين لعدم توفرها إلا أنهم وضحو أن هذه القائمة تم إعدادها أما بالنسبة للمؤسسات (مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله ومؤسسة مطاحن عين الملح ومؤسسة قادري عبد الوهاب المختصة في أشغال البناء والأشغال العمومية الكبرى والري) لم يعدوا هذه القائمة كونهم مؤسسات صغيرة ولم ينص النظام المحاسبي المبسط والمطبق من طرفهما على ضرورة إعداد هذه القائمة .

- جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق

كل مؤسسات أهملت قائمة مهمة نص عليها النظام المحاسبي المالي وهذه القائمة هي بيان تغيرات الأموال الخاصة والذي يلخص التغير في رؤوس الأموال الخاصة وتحليلها ماعدا مؤسسة دراسات وتطوير وتشغيل المشاريع السياحية AOM INVEST ويرجع هذا كون هذه المؤسسة مدرجة في البورصة ومن أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في المؤسسات لإدراجها في بورصة الجزائر وهي ضرورة إعداد كل القوائم المالية المنصوص عليها في القانون 74 القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

كما نستنتج أن جميع مؤسسات الدراسة التزمت بإظهار قائمة الملاحق التي تتبع الكشوف المالية والتي تعرض كل السياسات المتبعة وتشرح كل بند من بنود المذكورة في القوائم المالية من ناحية القياس والتقييم والعرض والملاحظات التفسيرية، كما أن ملاحق الكشوف المالية لهاته المؤسسات تحتوي على قوائم مالية وسيطية مثل (جدول حركة المخزون، وجدول مصاريف الموظفين، الضرائب، الرسوم والمدفوعات المماثلة، الخدمات الأخرى، جدول الاهتلاك وخسائر القيمة للتثبيات، جدول تحديد النتائج الضريبية، بيان الأرباح والاحتياطيات.....الخ) ومن الملاحظ كذلك من خلال الاطلاع على هذه القائمة لجميع مؤسسات الدراسة هو أن جميع المؤسسات التزمت بنفس الطرق المحاسبية في تقييم بنود القوائم المالية سواء في القوائم الأساسية أو الوسيطية وأنه لا توجد بها أحداث لاحقة أي التي تطرأ بعد إقفال السنة المالية، وأن أغلب مؤسسات الدراسة لا تتعامل مع المسائل الخاصة ومن بين هذه المسائل (حصص ذوي الأقلية وحصص الشركة المدمجة) وهذا ما يوضح خصوصية هذا النوع من المؤسسات باعتبار نشاطاتها ليست بالضخمة.

8. الخاتمة

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا محوريا في الاقتصاد الجزائري فهي تشكل مصدرا أساسيا للوظائف وخلق روح المبادرة والابتكار، و بالتالي تعزيز القدرة التنافسية و العمالة، حيث نجد أن هذه المؤسسات تمثل نسبة 95% من إجمالي المؤسسات و تساهم نسبة 17.68 من إجمالي مناصب العمل في الجزائر، لهذا يمثل البحث عن الطرق و السبل لتفعيل و تنشيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و توفير وسائل تمويلية ملائمة لها احد أهم أولويات الدولة الجزائرية من اجل النمو و الترابط الاقتصادي.

وبما أن من القضايا الملحة التي تعاني منها المؤسسات الجزائرية إجمالا هي إفصاح المؤسسة عن المعلومات ودرجة ملائمتها وموثوقيتها لاتخاذ القرارات اعتمدت الجزائر على تطبيق النظام المحاسبي المالي من أجل ترقية الأنظمة المحاسبية لمستوى متطلبات الساحة العالمية إلا أن ما يعاب على هذا النظام هو عدم الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث لم يوضح النظام المحاسبي المالي الحد الأدنى من المعلومات الواجب أن تحتويها القوائم المالية للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن العديد من الإجراءات وقواعد التقييم التي جاء بها هذا النظام والتي لم تطبق أساسا حتى في المؤسسات الكبيرة، وبالتالي يمكن القول أن هذه المؤسسات عانت من مشاكل وصعوبات جراء تطبيقها لSCF.

1.8 نتائج الدراسة:

انطلاقا من طريقة المعالجة التي اعتمدناها في الدراسة النظرية و التطبيقية توصلنا الى عدد من النتائج يمكن تلخيصها في ما يلي:

- مكن النظام المالي المحاسبي مستخدم القوائم المالية من الاطلاع على المعلومات المحاسبية الضرورية للمؤسسات التي تطبقه وهذا ما يندرج تحت مسمى الإفصاح و الشفافية .
- تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن الحاجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى الكبرى لذا وجب وجود محاسبة خاصة بها.
- وضع النظام المحاسبي المالي محاسبة مبسطة للمؤسسات الصغيرة TPE التي تركز على حركات الخزينة، بينما أهمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ولم يراعي الخصائص التي تتسم بها.
- تتمكن المؤسسات الصغيرة في الجزائر من خلال تبنيها للمحاسبة المبسطة، من تبسيط ممارساتها المحاسبية وتطبيق النظام المحاسبي المالي من قبل المحاسبين دون اشتراط مؤهلات ذات كفاءة عالية و بطريقة معقولة و فعالة.
- يجب الإشارة الى أهم نقطة يعاني منها النظام المحاسبي المالي الجديد وهي صعوبة تطويره وتحديثه تبعا للمتغيرات الجديدة، وهنا تكمن الإشكالية في المعايير التي تصدر هل يتم احتوائها من خلال قوانين جديدة أو يتم إعادة تشكيل النظام المحاسبي المالي SCF من جديد؟.

2.8 توصيات الدراسة:

استنادا للدراسة النظرية وبناء على نتائج دراسة الحالة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية فقد تمت التوصية بما يلي :

- أن تتم عصنة وتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يجعلها قادرة على مواكبة التطورات الوطنية والعالمية ومن ثم تكون قادرة على المنافسة والاستمرارية .
- لابد من زيادة الوعي المحاسبي لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضرورة تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي SCF.
- تحديد الحد الأدنى من المعلومات الواجب أن تحتويها القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يجب تحديد الإجراءات وقواعد التقييم المتوافقة مع طبيعة هذا النوع من المؤسسات.
- على الهيئات المحاسبة في الجزائر والمخولة لها وضع نظام المحاسبة أن تولي أهمية اكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدراج محاسبة خاصة بها تتناسب مع خصائصها بحيث تسهل لها سير عملياتها المحاسبية وتكون تتسم بالشفافية .
- على هيئات المحاسبة في الجزائر النظر في التغيرات والمعايير الجديدة الصادرة وإدراجها ضمن النظام المحاسبي المالي.
- الاتجاه نحو تقليل الفجوة القانون الذي يعبر عن الطبيعة القانونية للعمليات والقواعد النظام المحاسبي المالي الذي يشير المضمون الاقتصادي للعمليات، ما يدعم تحقيق التقارب والتوافق بين المعالجة القانونية للمعاملة والمعالجة المحاسبية.

9. قائمة المصادر والمراجع:

- الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخ بتاريخ 30 رمضان الموافق 1422 ل 15 ديسمبر 2001 .
- الجريدة الرسمية، العدد رقم 43، المرسوم رقم 93-08، الفصل الخامس المتضمن الأحكام العامة لشركات التجارية، ص 97.
- السيد عطا الله، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
- الموقع الخاص ببورصة الجزائر www.sgbv.dz تاريخ الاطلاع 2019 /12/20 على الساعة 20:30.

- بوحفص الرواني، سليمان دحو، تكييف النظام المالي المحاسبي الجزائري مع معايير الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS09، الملتقى الدولي حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورها في الإصلاح المحاسبي (الواقع، المعوقات، الحلول)، 01-02 ديسمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية،
- بوهرين فتيحة، بوشريط ابتسام، دراسة تكييف النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.
- خوني رابح، أفاق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف يومي 25-28 ماي 2003.
- لجنة م، ص، ز، ع، النظام المحاسبي المالي SCF، الجزائر.
- صديقي مسعود، صديقي فؤاد، انعكاس النظام المحاسبي المالي SCF على سياسة الإفصاح في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.
- مُجّد مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايثراك لطباعة والنشر والتوزيع، 2005، القاهرة.
- مصطفى حسين بسيوني السعدي، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الامارات العربية، يومي 4-5 سبتمبر 2007.
- قمان عمر، اسهام الافصاح المحاسبي في حوكمة المؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة ميدانية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية ومالية، تخصص محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2016-2017.
- سيدي مُجّد ولد عباد، اثر الافصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفعالية البنوك الاسلامية في موريتانيا، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم، قسم العلوم التجارية، تخصص المحاسبة والتدقيق، 2017-2018.
- طلال مُجّد الججاوي، فرات مالكي، الافصاح المحاسبي الاستباقي وانعكاسه على مستخدمي القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- طلال محمود على الججاوي، مُجّد آل فتح الله، الشفافية في الإفصاح عن المعلومة المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- EDIL , Activité Engineering et développement de la PMI en ALGERIE, In séminaire national sur la PMI en Algérie avril 1983.
- Tribune Activité, USEA, N°8, 1988.

10. قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): أصول وخصوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لسنة المالية المقفلة 2018.

المؤسسات العنصر	الكرونية	تستثمر م	E.T.P.H. .B	نقل المنتجات البترولية	بيدي أحمد	الجلود ومشتقاته	مطاحن عين الملح	قادري عبد الوهاب	تحويل البلاستيك
الأصول									
تثبيتات معنوية	-	300000	-	-	-	-	-	-	125000
اهتلاك تثبيتات معنوية	-	117867	-	-	-	-	-	-	68750
أراضي	-	-	-	-	-	292592000	-	-	56250
مباني	-	-	-	-	-	178991351	-	-	-
اهتلاك مباني	-	-	-	-	-	177867366	-	-	-
تثبيتات عينية أخرى	12983144	69558668	733323556	2700000	-	376978517	12811342	3400906	219119425
اهتلاك تثبيتات عينية	6610068	2553179	369766645	-	-	192227596	3865002	-	190135611
تثبيتات مالية	5405514	1135000	41817445	-	-	27655680	-	909977	13580000
تثبيتات ممنوح امتيازها		226372822							-
مخزونات ومنتجات	233260616	-	62107777	-	-	-	231300	11983161	10538328
الزبائن	13532345	-	258239748	1438000	66545	146406367	427227	371441	53059520
مؤونة الزبائن	-	-	-	-	-	850350	-	-	693450
مدينون آخرون	500000	20146772	-	-	-	1146313	30260	-	12387048
الضرائب وما شابهها	26867343	17260272	-	-	-	9936223	1091410	4157195	-
خزينة الأصول	6393898	27559257	211169951	2092836	314025	5054522	2982743	2468035	85054
الخصوم									
رأس المال تم اصداره	48873622	115930000	40000000	2163774	1200000	259983013	500000	12714575	175843536
احتياطات	-	53645	-	-	(15067)	-	-	-	-
نتيجة السنة المالية	13595518	1247447	(6450150)	13235587	-	480785	3727039	-	17470425
ترحيل من جديد	-	1583565	(6222432)	-	-	-	-	-	-178049131
قروض وديون مالية	21600000	183525203	85825548	-	-	427147780	-	8250000	-
ديون أخرى غير جارية	-	56124181	265850075	-	-	-	-	-	-
الموردون	100528885	65873	395348622	-	597500	112440841	686411	-	7613557
ضرائب	13951901	672565	92295221	585218	29666	1904609	774259	803785	1061635
ديون أخرى	5573766	459266	5294970	488256	60191	18311219	8021571	492302	751871.01
خزينة الخصوم	-	-	120951870	-	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكشوف المالية للمؤسسات محل الدراسة بتاريخ 31-12-2018 والموقع www.sgbv.dz
تاريخ الاطلاع 2019 /12/20 على الساعة 20:30.

الملحق رقم (02): مجاميع التسيير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لسنة المالية المحققة 2018.

المؤسسات	الكرومونية	تستثمر ام	E.T.P H.B	نقل المنتجات البتروولية	بيدي أحمد	الجلود ومشتقاته	مطاحن عين الملح	قادري عبد الوهاب	تحويل البلاستيك
انتاج السنة المالية	280271469	910151207	24049265	161019481	6219259	381534889	65631600	7486849	244334214
استهلاك السنة المالية	255199094	82967558	199013148	143805642	7198867	-373961859	59233752	6434314	10749248
القيمة المضافة	25072375	8047885	41479547	17213838	-979607	107573029	6397848	1052535	233584966
اجمالي فائض الاستغلال	16173310	3480276	28859124	13235587	150528	29065925	5017340	636182	34154324
النتيجة العملية	13595518	2714575	28859124	13235587	150678	1268499	3727039	636182	17470425
النتيجة المالية	-	1254980	-	-	-	- 1094876	-	-	-
النتيجة الصافية قبل الضرائب	13595518	1459595	28859124	13235587	1506786	173623	3727039	636182	17470425
الضرائب على ارباح الشركة	-	212148	-	-	-	307162	-	-	-
النتيجة الصافية	13595518	1247447	28859124	13235587	1506786	480785	3727039	636182	17470425

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكشف المالية المؤسسات محل الدراسة بتاريخ 31-12-2018 والموقع www.sgbv.dz تاريخ الاطلاع 2019 /12/20 على الساعة 20:30.

الملحق رقم (03): مجاميع الأنشطة الرئيسية لجدول التدفقات النقدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة لسنة المالية المحققة 2018

المؤسسات	تستثمر ام	نقل المنتجات البتروولية	الجلود ومشتقاته	تحويل البلاستيك
مجموع الأنشطة التشغيلية	(23612518)	-70938.26	145435056.67	- 373100
مجموع الأنشطة الاستثمارية	(89194410)	/	38519884.16	-235228
مجموع الأنشطة تمويلية	90525203	2163836.02	1064000000	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكشف المالية للمؤسسات محل الدراسة بتاريخ 31-12-2018 والموقع www.sgbv.dz تاريخ الاطلاع 2019 /12/20 على الساعة 20:30.